وزارة الاقتـــصاد
الرقمـي والريادة

أداء الأردن في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2026

«السيادة الرقمية في المنطقة العربية»

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

الأردن يتقدم إلى المركز السادس عربياً لأول مرة منذ إطلاق المؤشر، ويتصدر مجموعة «الدول الصاعدة رقمياً»

إعداد: قسم الدراسات والمؤشرات الاقتصادية الرقمية

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

نبذة عن تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

الجهة المُصدِرة

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (أبوظبي)، تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جامعة الدول العربية.

الدورية

يصدر كل عامين منذ عام 2018، ويعد إصدار عام 2026 هو الإصدار الخامس من المؤشر.

التغطية

22 دولة عربية، تُقارَن بدولتين مرجعيتين هما سنغافورة وماليزيا.

الهدف

قياس جاهزية الدول العربية ونضجها في الاقتصاد الرقمي، وتحديد الفجوات لتوجيه السياسات والاستثمارات.

محور إصدار 2026

السيادة الرقمية، أي قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وبنيتها الرقمية والتقنيات التي تعتمد عليها.

منهجية المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

الهيكل

- 9 ركائز أساسية
- 44 مؤشراً فرعياً
- النتائج تُعرض ضمن 8 محاور تحليلية

الدول المرجعية للمقارنة

سنغافورة: نموذج متقدم عالمياً لاقتصاد رقمي متكامل.

ماليزيا: نموذج انتقالي ناجح للاقتصادات الصاعدة.

تتيح قياس الفجوة الرقمية للدول العربية مقارنةً بالمعايير الدولية، لا داخل المنطقة فقط.

تصنيف الدول حسب المؤشر

رواد السيادة التكنولوجية: 5 دول (أكثر من 60 نقطة)

دول صاعدة رقمياً: 6 دول (40–60 نقطة)

بناء الأسس الرقمية: 11 دولة (أقل من 40 نقطة)

ركائز المؤشر وتطورها

- **تسع ركائز أساسية:**
- المؤسسات، البنية التحتية، الجاهزية البشرية، الحكومة الرقمية، الابتكار، الجاهزية التكنولوجية، نضج السوق، الأسواق المالية، التنمية المستدامة.
- **تغير مسميات الركائز (2024-2026):**
- القوى العاملة ← الجاهزية البشرية
- الحكومة الإلكترونية ← الحكومة الرقمية
- تطور السوق ← نضج السوق
- تطور السوق المالي ← الأسواق المالية
- الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل ← الجاهزية التكنولوجية

مصادر البيانات

مصادر دولية مثل:

- البنك الدولي: WGI وFindex | Portulans: NRI | الأمم المتحدة: EGDI | الويبو: GII | صندوق النقد الدولي | OECD.
- **البيانات المفقودة:**
- يتم التعامل مع البيانات المفقودة وفق اعتماد أحدث قيمة متاحة، أو استكمالها من الدول عبر الجامعة العربية، أو تقدير محافظ عند الحاجة.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

منهجية المؤشر

التغييرات على منهجية المؤشر بين 2024 و2026

التحول نحو السيادة الرقمية

انتقل الإصدار من قياس الجاهزية والنضج الرقمي إلى السيادة الرقمية: البيانات، الذكاء الاصطناعي، البنية السحابية والأمن

تعديل المؤشرات الفرعية

يضم إصدار 2026 (44) مؤشراً فرعياً موزعة على 9 ركائز، بعد حذف بعض المؤشرات وإضافة مؤشرات جديدة.

هيكلة المحاور وإعادة الاحتساب

بقيت الركائز التسع، وأصبحت النتائج تُعرض في 8 محاور تحليلية جديدة.

إضافة بُعد السيادة والتحكم

أضاف إصدار 2026 بُعداً رابعاً للقياس هو «السيادة والتحكم»، لقياس قدرة الدولة على التحكم في بياناتها وبنيتها الرقمية وتقنياتها

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

آلية تكوين المؤشر

يتكون من ركائز أساسية ومؤشرات فرعية إلى درجة مركّبة ومحاور تحليلية تقيس الجاهزية والسيادة الرقمية.

كيف تُحسب الدرجة؟

44 مؤشراً فرعياً

من مصادر دولية: البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الويبو

0–100 توحيد القياس

تحويل قيم المؤشرات إلى مقياس موحّد يسمح بالمقارنة بين الدول

9 ركائز أساسية

احتساب متوسط المؤشرات الفرعية داخل كل ركيزة

الدرجة المركّبة

تطبيق الأوزان وجمعها للحصول على درجة كل دولة وترتيبها

كيف تُقرأ النتائج؟

8 محاور تحليلية تُعاد فيها الركائز لعرض النتائج، ولكل محور وزن

الحوكمة والمؤسسات الرقمية	15%
البنية التحتية الرقمية	15%
الابتكار والتكنولوجيا	13%
الشمول الرقمي والمالي	13%
رأس المال البشري والمهارات	12%
الأمن السيبراني وسيادة البيانات	12%
اقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي	10%
الأثر الاقتصادي والاجتماعي	10%

الركائز لقياس الأداء، والمحاور لعرض النتائج وتحليلها؛ وقد يندرج المؤشر الواحد في أكثر من محور.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المشهد الإقليمي العام

المتوسط العربي عند 44.33 نقطة: فجوة 36.52 نقطة عن المرجعي

الفجوة مع المرجع

المتوسط المرجعي لسنغافورة وماليزيا: 80.85، ورواد السيادة التكنولوجية: 69.94، والدول الصاعدة رقمياً: 54.02، وبناء الأسس الرقمية: 27.40

الاتجاه العام

المتوسط العربي ارتفع من 41.60 في 2024 إلى 44.33 في 2026، وتحسنت نتائج 20 دولة من أصل 22

تفاوت الأداء

الفجوة بين الإمارات واليمن 54.94 نقطة، ونصف الدول العربية دون 40 نقطة

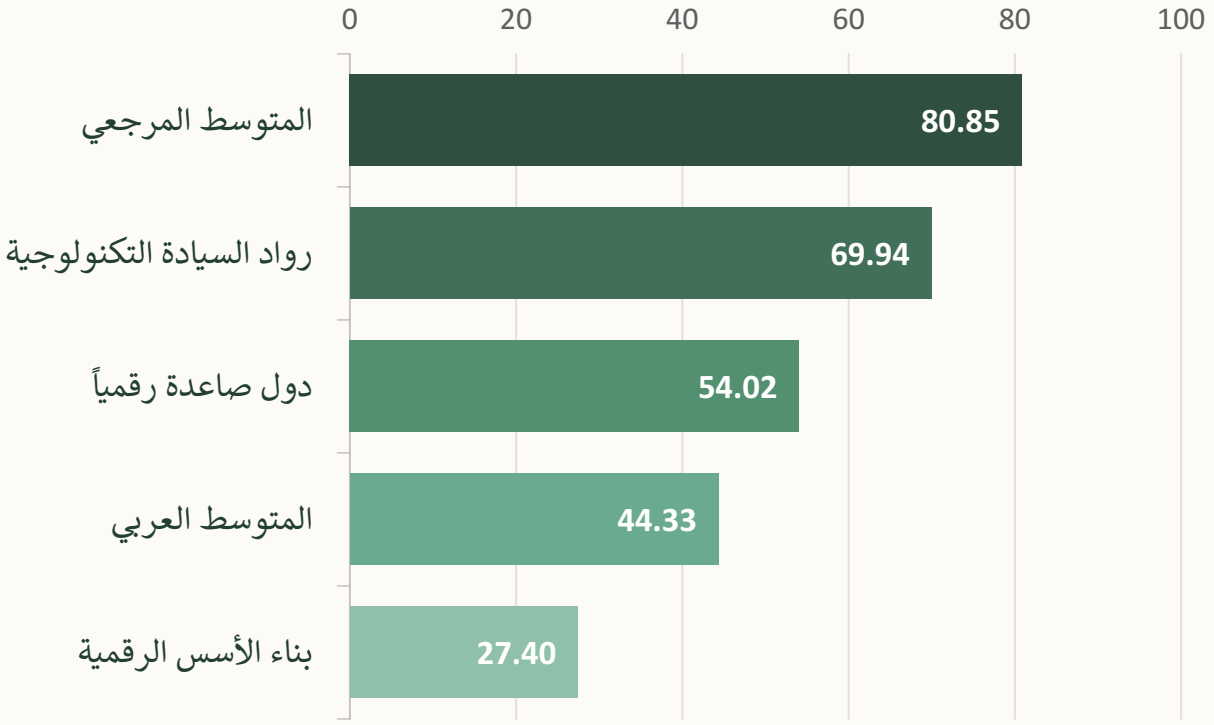

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المجموعة الأولى: أكثر من 60 نقطة

خمس دول تقود السيادة التكنولوجية عربياً

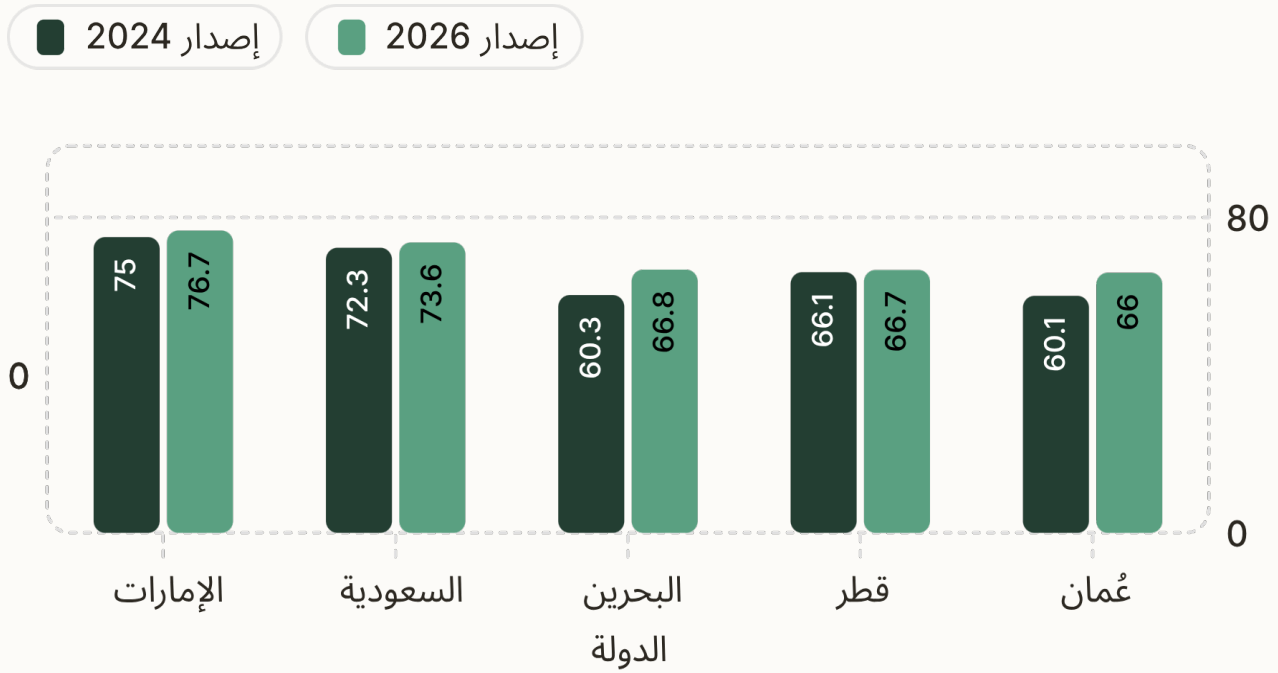

1- نتائج المجموعة 2026

الإمارات 76.66، السعودية 73.64، البحرين 66.75، قطر 66.66، عُمان 65.98

2- ديناميكية الترتيب

تقدمت البحرين إلى المركز الثالث بتحسن 6.45 نقطة، وعُمان بتحسن 5.88 نقطة، والمجموعة متقاربة بفارق 10.68 نقطة فقط

3- محرك الصدارة

ما يميز المجموعة: استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، وخدمات حكومية رقمية متقدمة، وبيئات داعمة للابتكار

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المجموعة الثانية: 40–60 نقطة

الأردن يقود مجموعة الدول الصاعدة بفارق 0.40 نقطة عن عتبة الرواد

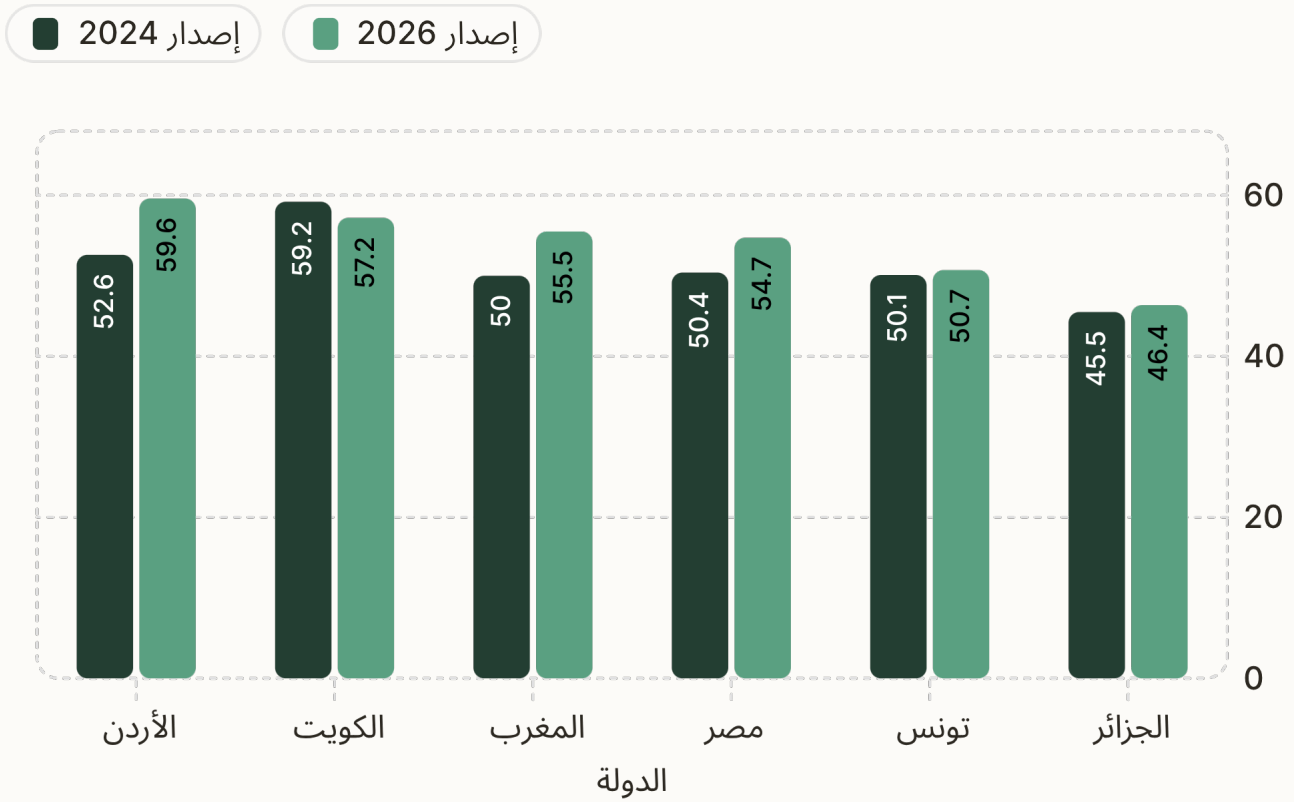

1- صدارة الأردن

الأردن 59.60، الكويت 57.21، المغرب 55.50، مصر 54.73، تونس 50.71، الجزائر 46.36

2- قفزة تاريخية

تقدم الأردن إلى المركز السادس عربياً بتحسن 7 نقاط، وهو ثاني أكبر تحسن عربي، ويبعد 0.40 نقطة عن عتبة 60

3- الخطوة القادمة

أولوية المجموعة: التوسع في الابتكار والبحث والتطوير والمهارات المتقدمة

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المجموعة الثالثة: أقل من 40 نقطة

11 دولة لا تزال في مرحلة بناء الأسس الرقمية

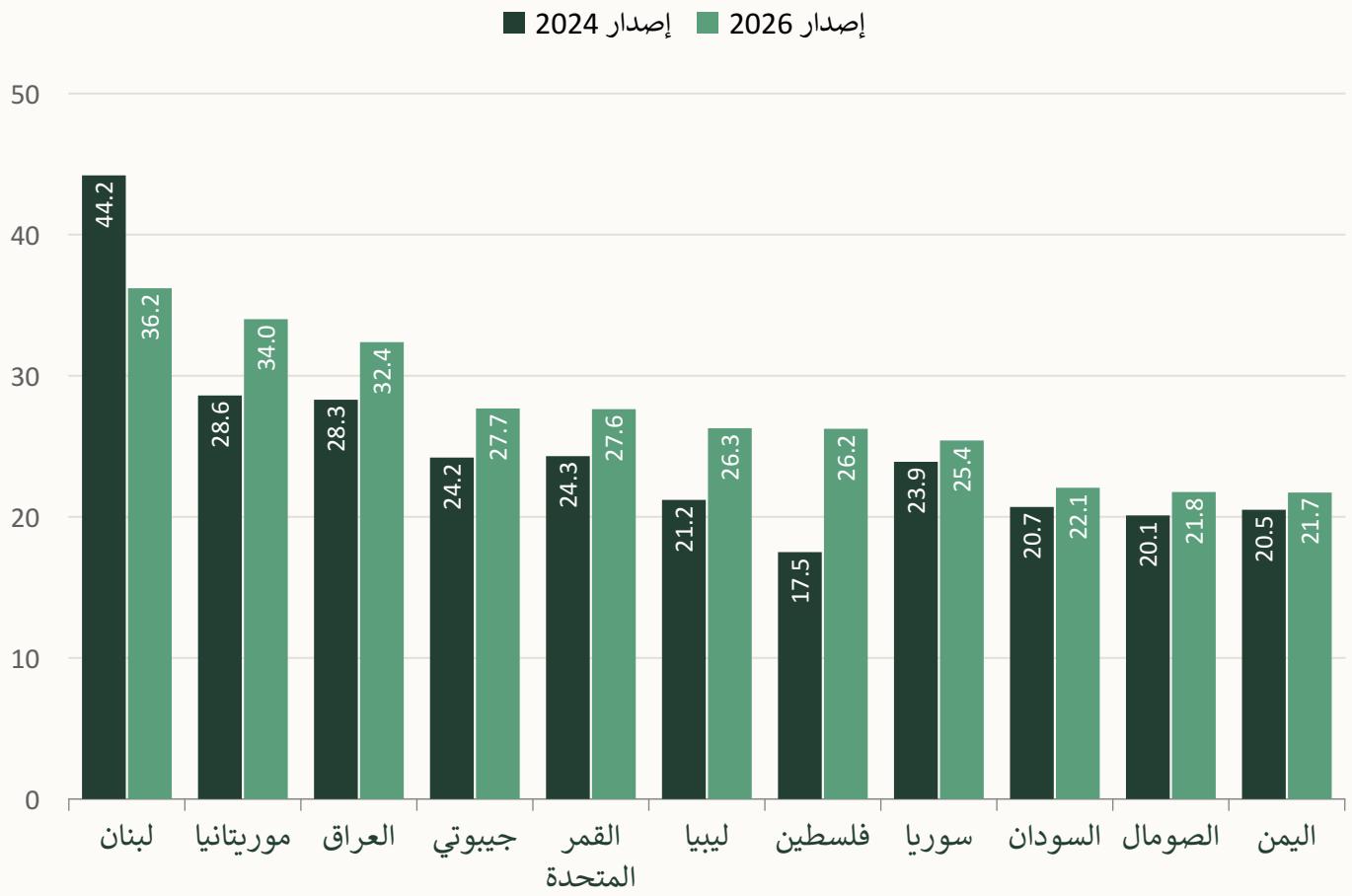

1- نتائج الدول الإحدى عشرة

لبنان 36.20، موريتانيا 34.01، العراق 32.38، جيبوتي 27.68، القمر المتحدة 27.63، ليبيا 26.28، فلسطين 26.24، سوريا 25.41، السودان 22.06، الصومال 21.76، اليمن 21.72

2- أبرز التحولات

يتصدر لبنان المجموعة رغم تراجعه 8 نقاط، بينما حققت فلسطين أكبر تحسن عربي بواقع 8.74 نقطة

3- الخلاصة الهيكلية

الدلالة: الفجوة الرقمية العربية فجوة بين مجموعات، لا بين دول فقط

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

أداء الأردن في المؤشر العام (2018–2026)

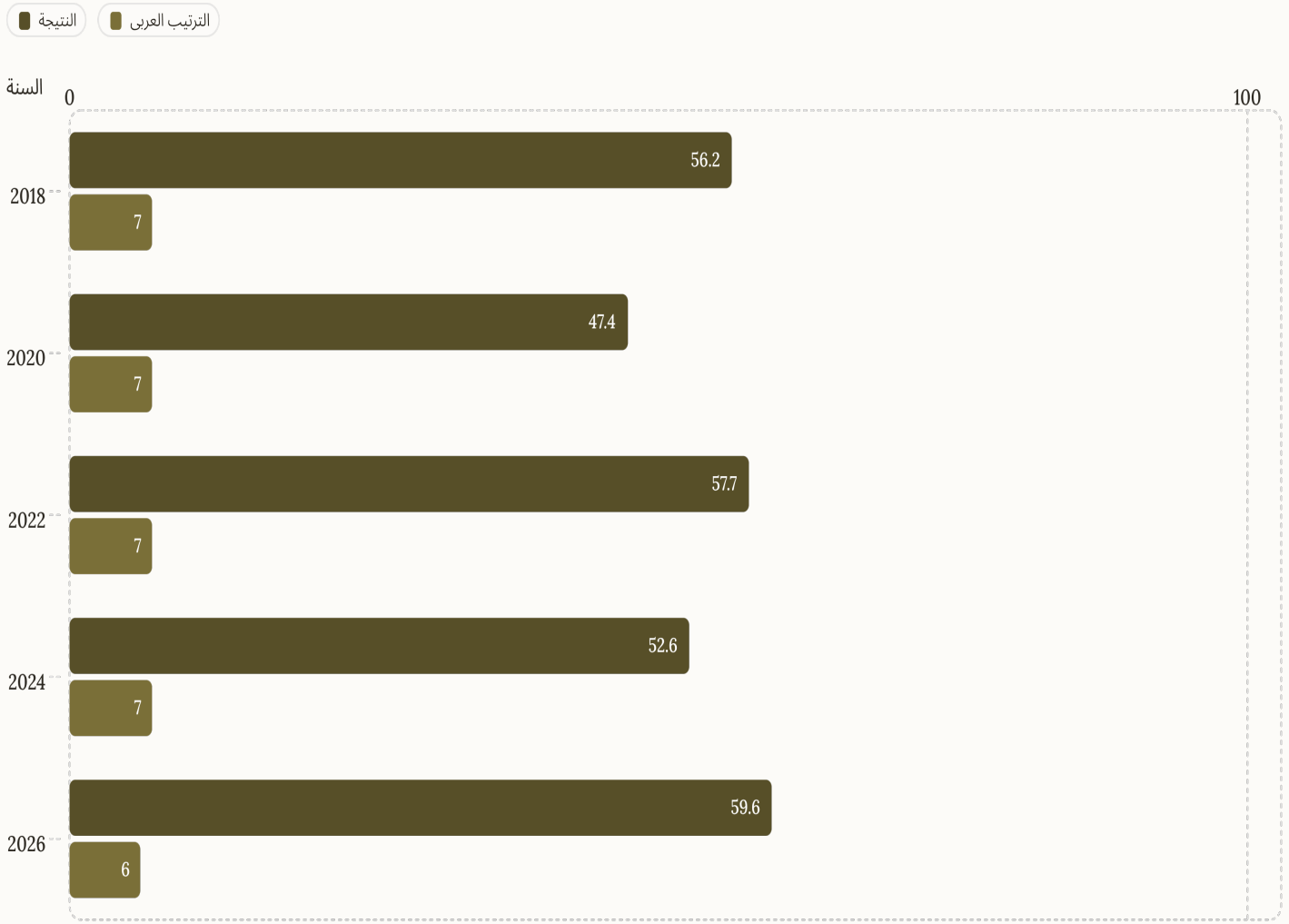

- بعد أربعة إصدارات متتالية في المركز السابع، تقدم الأردن إلى المركز السادس عربياً للمرة الأولى، مسجّلاً أعلى نتيجة له منذ إطلاق المؤشر، ومتصدّراً مجموعة «الدول الصاعدة رقمياً». وتسبقه خمس دول هي الإمارات والسعودية والبحرين وقطر وعُمان، ويفصله عن عُمان نحو 6.4 نقطة فقط.
- وتفوق نتيجة الأردن المتوسط العربي (44.33) بـ 15.27 نقطة، فيما تقل عن متوسط الدول المرجعية (80.85) بـ 21.25 نقطة.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

أداء الدول العربية في محاور المؤشر

الإمارات والسعودية والبحرين تتصدر معظم المحاور، والأردن بين المرتبتين الرابعة والسابعة

1	**الحوكمة الرقمية والمؤسسات**	تصدّرت الإمارات (76.42)، تلتها السعودية (74.86) ثم البحرين (71.11)؛ وجاءت في المراتب الأخيرة السودان (23.24) واليمن (21.73) والصومال (21.31).	الأردن: 6 60.00
2	**البنية التحتية الرقمية**	تصدّرت السعودية (83.67)، تلتها الإمارات (81.84) ثم البحرين (81.42)؛ وسجّلت سبع دول أدنى قيمة (24.90): العراق، جيبوتي، القمر المتحدة، ليبيا، سوريا، السودان، الصومال.	الأردن: 7 59.74
3	**رأس المال البشري والمهارات**	تصدّرت السعودية (70.70)، تلتها عُمان (63.25) ثم الإمارات (61.75)؛ وجاءت في المراتب الأخيرة موريتانيا (24.30) وفلسطين والصومال (23.08).	الأردن: 7 52.97
4	**الابتكار والتكنولوجيا، واقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي**	تصدّرت الإمارات (68.59)، تلتها قطر (60.95) ثم السعودية (57.83)؛ وجاءت في المراتب الأخيرة اليمن (12.89) وفلسطين والسودان (12.69) وهو أفضل ترتيب للأردن.	الأردن: 4 53.77
5	**الشمول الرقمي والمالي**	تصدّرت الإمارات (75.32)، تلتها السعودية (74.65) ثم البحرين (56.14)؛ وسجّلت أربع دول أدنى قيمة (11.71): جيبوتي، سوريا، السودان، الصومال.	الأردن: 7 48.15
6	**الأمن السيبراني وسيادة البيانات**	تصدّرت الإمارات (86.18)، تلتها السعودية (85.98) ثم البحرين (82.52)؛ وجاءت في المراتب الأخيرة السودان (29.11) واليمن (27.69) والصومال (26.27).	الأردن: 6 69.69
7	**الأثر الاقتصادي والاجتماعي**	تصدّرت الإمارات (78.44)، تلتها قطر (77.93) ثم البحرين (73.37)؛ وجاءت في المراتب الأخيرة الصومال (32.82) وليبيا وفلسطين (23.60).	الأردن: 7 71.85

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

أداء الأردن في محاور المؤشر

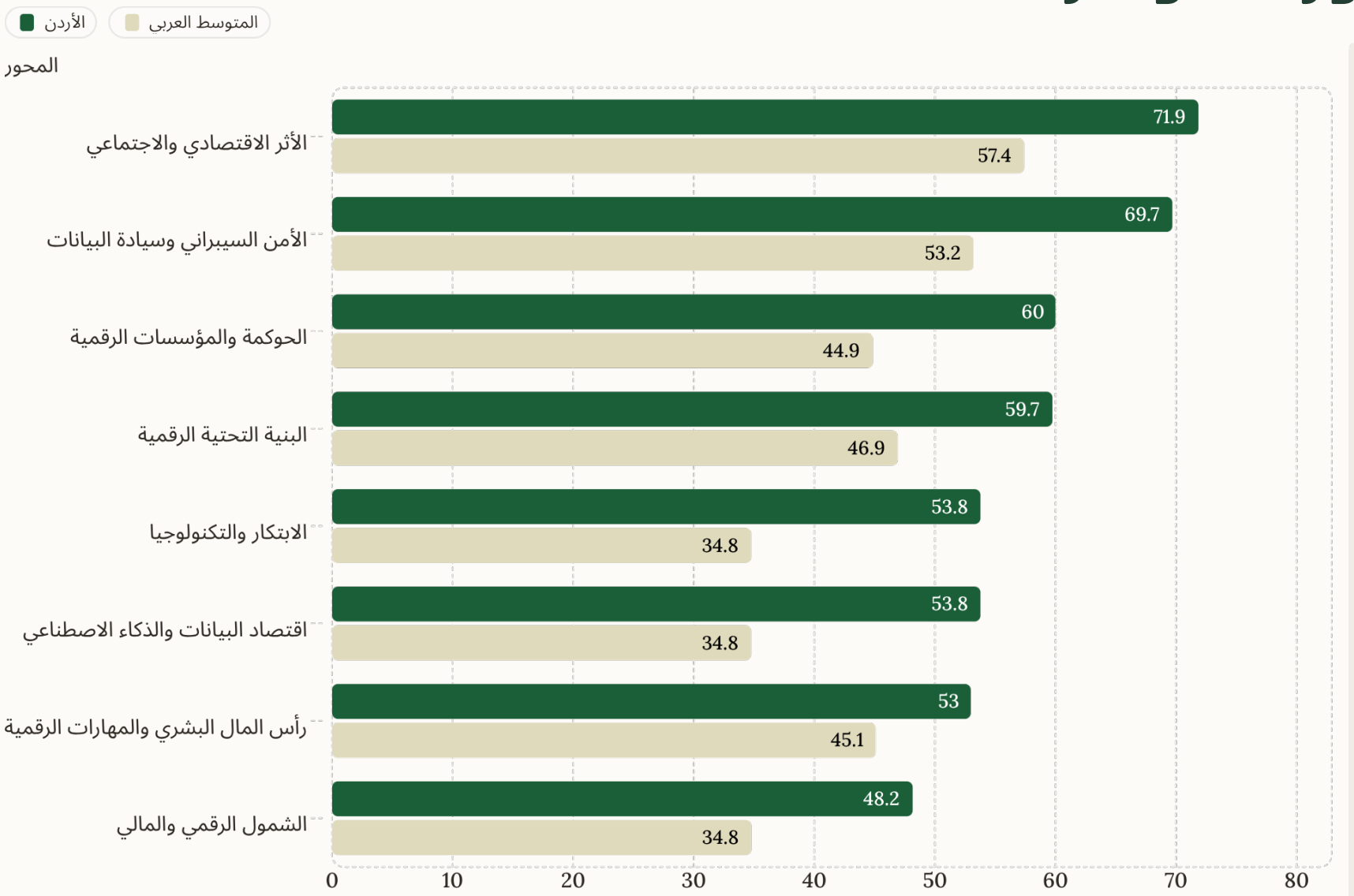

- الأردن أعلى من المتوسط العربي في جميع المحاور الثمانية.
- أعلى أداء للأردن في محور: الأثر الاقتصادي والاجتماعي (71.85).
- أضعف أداء للأردن في محور: الشمول الرقمي والمالي (48.15).
- أكبر تفوّق على المتوسط العربي في محوري الابتكار والتكنولوجيا، واقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي (+19 نقطة لكل منهما).
- يتراوح ترتيب الأردن عربياً بين المركز الرابع والسابع حسب المحور.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

تغيّر أداء الأردن في المحاور بين 2024 و2026

تحسّن الأردن في جميع المحاور؛ التحسّن الأكبر في الابتكار والحوكمة، والأقل في الشمول المالي

1	**الابتكار والتكنولوجيا، واقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي**	**+18.6** من 35.2 إلى 53.8	ارتفعت درجة استراتيجية الذكاء الاصطناعي من **50 إلى 100**، وتبني التقنيات الناشئة من **27.9 إلى 76.8**.
2	**الحوكمة والمؤسسات الرقمية**	**+6.1** من 53.9 إلى 60.0	تحسّنت الخدمات الحكومية الإلكترونية من **46.8 إلى 75.9**، ومستوى الأمن السيبراني من**70.5 إلى 98.3**.
3	**الأمن السيبراني وسيادة البيانات**	**+5.5** من 64.2 إلى 69.7	بفضل ارتفاع مستوى الأمن السيبراني وتحسّن الخدمات الحكومية الإلكترونية، رغم تراجع البيئة التنظيمية للاتصالات من**84.1 إلى 73.8**.
4	**البنية التحتية الرقمية**	**+1.5** من 58.3 إلى 59.7	تحسّنت المشاركة الإلكترونية من **53.5 إلى 59.4**، مقابل تراجع مؤشر الفجوة الريفية في المدفوعات الرقمية من**100 إلى 71.3**.
5	**الشمول الرقمي والمالي**	**+0.8** من 47.4 إلى 48.2	شبه ثابت: تراجع امتلاك بطاقة دفع من**32.5 إلى 30.0**، وبقيت المدفوعات الرقمية منخفضة (**38.0**) وهو أضعف محاور الأردن.

كما تحسّن محورا **رأس المال البشري (+9.0)** و**الأثر الاقتصادي والاجتماعي (+3.7)**، والمقارنة فيهما تقريبية لتغيّر مؤشراتهما بين الإصدارين.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

نقاط القوة والفجوات الملحّة (2026)

نقاط القوة الاستراتيجية

- استراتيجية الذكاء الاصطناعي: 100 (مساوية للدول المرجعية)
- مستوى الأمن السيبراني: 98.31
- تنوّع الصناعة المحلية: 91.20 (أعلى من الدول المرجعية)
- تبني التقنيات الناشئة: 76.84
- الخدمات الحكومية الإلكترونية المتكاملة: 75.91

الفجوات الحرجة

- كفاءة اللوجستيات للتجارة الرقمية: 8.21 (المتوسط العربي 25.54)
- التسوق عبر الإنترنت: 16.57
- القيمة السوقية للبورصة: 16.12
- استيعاب المعرفة التكنولوجية: 17.00 (المتوسط العربي 19.07)
- امتلاك بطاقة دفع: 30.00
- ملكية حساب بنكي: 46.00
- تمويل الشركات الناشئة: 46.30 (الدول المرجعية 93.97)

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

مؤشر السيادة الرقمية2026 :المفهوم والأبعاد

إطار مستحدث في إصدار 2026، بعد أن تناول إصدار 2024 (صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي)

التعريف: قدرة الدولة على إدارة مواردها الرقمية الحيوية، كالبيانات والبنية التحتية الرقمية والتقنيات المتقدمة، بما يضمن قدراً كافياً من الاستقلال الاستراتيجي، ويدعم قدرتها التنافسية، ويحافظ على حضورها في الأسواق والشبكات الرقمية الدولية.

1 سيادة البنية التحتية

قدرة الدولة على إدارة وتشغيل البنية التحتية الرقمية التي تقوم عليها الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

- تطوير واستضافة مراكز بيانات على المستوى الوطني أو الإقليمي
- تطوير قدرات الحوسبة السحابية الوطنية أو الإقليمية
- تأكيد أمن البنية التحتية الرقمية وحمايتها من المخاطر السيبرانية

2 سيادة البيانات

قدرة الدولة على تنظيم إدارة البيانات واستخدامها ضمن أطر قانونية ومؤسسية واضحة.

- تطوير أطر تنظيمية لحماية البيانات الشخصية والبيانات ذات الطابع الاقتصادي أو الصناعي
- تنظيم حركة البيانات عبر الحدود وفق قواعد محددة
- توظيف البيانات الوطنية في الأنشطة الاقتصادية

3 سيادة القدرات التكنولوجية

قدرة الدولة على تنمية القدرات المحلية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

- إعداد رأس مال بشري متخصص في المجالات الرقمية
- الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير المرتبطة بالتكنولوجيا
- توطين وتطوير التقنيات الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

السيادة الرقمية والتنافسية وأولويات السياسات

الدول التي تملك بنية متقدمة وأطراً تنظيمية واضحة ونظم ابتكار نشطة تحقق إنتاجية وتنافسية أعلى

كيف ترفع السيادة الرقمية التنافسية؟

الإنتاجية: كفاءة أعلى في الإدارة الحكومية، وتسريع التحول الرقمي للقطاع الخاص، وتخصيص أفضل للموارد عبر البيانات

جذب الاستثمار: بيئة تنظيمية واضحة، وحماية الملكية الفكرية، وأمن سيبراني متقدم، وشفافية في الخدمات الحكومية

القيمة المتولدة محلياً: الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها، والاندماج في سلاسل القيمة الرقمية العالمية

الأمن الاقتصادي: الحد من مخاطر الاعتماد الكبير على مزودي التكنولوجيا الخارجيين

التوازن المطلوب: السيادة لا تعني الانغلاق؛ فزيادة القيود تُقلل فرص الوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار، وغياب التنظيم يخلق نقاط ضعف. المطلوب انفتاح منظّم وتنويع للشراكات التكنولوجية.

أولويات السياسات العامة للسيادة الرقمية

المجال	الأولوية
البنية التحتية	شبكات عالية السرعة، ومراكز بيانات، وحوسبة سحابية
الحوكمة الرقمية	تشريعات حوكمة البيانات، وتحديث قوانين التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي
رأس المال البشري	التعليم التقني، وتدريب الكفاءات، واستبقاء المواهب الرقمية
الابتكار وريادة الأعمال	تمويل الشركات الناشئة، والحاضنات، والبيئات التنظيمية التجريبية
السوق والتمويل الرقمي	توسيع الشمول المالي الرقمي، وأدوات التمويل التكنولوجي، ورأس المال الجريء
التحول الرقمي والتنمية المستدامة	توجيه الرقمنة نحو التعليم والصحة والخدمات، ودعم التخطيط القائم على البيانات
الأمن السيبراني	استراتيجيات وطنية، ومراكز للاستجابة للحوادث السيبرانية
التعاون الإقليمي	مشاريع رقمية مشتركة، وتنسيق الأطر التنظيمية العربية

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

مؤشر السيادة الرقمية: نتائج الدول العربية

يصنّف التقرير الدول في 7 مستويات للسيادة الرقمية، والأردن في المستوى (متوسط-مرتفع)

مرتفع جداً	الإمارات، السعودية
مرتفع	البحرين، قطر، عُمان
متوسط-مرتفع	**الأردن**، الكويت، المغرب، مصر، تونس
متوسط	الجزائر
منخفض-متوسط	لبنان، العراق، ليبيا، فلسطين
منخفض	موريتانيا، جيبوتي، السودان
منخفض جداً	القمر المتحدة، سوريا، الصومال، اليمن

منهجية التقييم

تقييم نوعي أورده التقرير لمستوى السيادة الرقمية لكل دولة

موقع الأردن

ضمن المستوى (متوسط-مرتفع)، مع رأس مال بشري رقمي ذي مهارات عالية يدعم الابتكار والخدمات، لكن محدودية الموارد والاستثمار تقيّد تحويلها إلى نتائج اقتصادية أوسع.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

الأردن في تحليلات السيادة الرقمية والتنافسية

قدرات رقمية متوسطة-مرتفعة، لكن تحويلها إلى نتائج اقتصادية لا يزال عند المستوى المتوسط

يستكمل التقرير نتائج المؤشر بتحليلات نوعية تقيّم كل دولة عربية على مقياس من (منخفض جداً) إلى (مرتفع جداً)، في جانبين: القدرات الرقمية بالاستناد إلى مؤشرات دولية (EGDI) و(NRI) و(AI Readiness)، والنتائج الاقتصادية للاقتصاد الرقمي من ناتج وتجارة واستثمار.

القدرات الرقمية ما يمتلكه الأردن	
الحوكمة الرقمية (EGDI)	**متوسط-مرتفع**
القدرات التكنولوجية (AI Readiness)	**متوسط-مرتفع**
انتشار الإنترنت	**متوسط-مرتفع**
الشركات الناشئة الرقمية	**متوسط-مرتفع**
جاهزية الشبكات (NRI)	**متوسط**

التحويل

النتائج الاقتصادية ما يحققه منها	
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج	**متوسط**
حجم التجارة الإلكترونية	**متوسط**
الاستثمار في التكنولوجيا	**متوسط**
الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي	**متوسط**
ترتيب التنافسية العالمية	**متوسط**

يصنّف التقرير الأردن ضمن (الدول الصاعدة) بمستوى سيادة رقمية (متوسط-مرتفع): لديه رأس مال بشري رقمي ذو مهارات عالية يدعم الابتكار وتقديم الخدمات، إلا أن محدودية الموارد والاستثمار تقيّد تحويل هذه القدرات إلى نتائج اقتصادية أوسع. والفرصة في التوسع في التطبيقات التجارية لزيادة الأثر الاقتصادي.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

سيناريوهات السيادة الرقمية حتى 2030

يرسم التقرير ثلاثة مسارات محتملة للمنطقة، تحددها ستة عوامل رئيسية

العوامل الستة التي تحدد المسار:

1. تطور البنية التحتية الرقمية
2. السياسات التنظيمية للاقتصاد الرقمي
3. تنمية المهارات الرقمية
4. الاستثمار في الابتكار التكنولوجي
5. حوكمة البيانات
6. التكامل الرقمي الإقليمي والدولي

التسارع الرقمي

الافتراض: استمرار الاستثمار في البنية التحتية والتقنيات المتقدمة، مع سياسات داعمة للابتكار.

النتيجة: توسع سريع في الاقتصاد الرقمي وارتفاع ملحوظ في مساهمته بالناتج، ونمو الشركات التقنية، وتضيق الفجوة مع الدول المتقدمة.

الاستمرارية

الافتراض: استمرار الاتجاهات الحالية دون تغييرات جوهرية في السياسات أو مستوى الاستثمار.

النتيجة: نمو معتدل وتحسن تدريجي، مع استمرار الاعتماد على التقنيات المستوردة؛ والفجوة تبقى مستقرة، ولا يكفي لتحول رقمي واسع.

التباطؤ الرقمي

الافتراض: تحديات اقتصادية أو مؤسسية تؤدي إلى تباطؤ الاستثمار في البنية الرقمية والتكنولوجيا.

النتيجة: نمو بطيء وتراجع جاذبية الاستثمار ونمو الشركات الناشئة، واتساع الفجوة مع الدول المتقدمة وداخل المنطقة.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المسار الأرجح وموقع الأردن

المسار الأرجح مزيج بين التسارع والاستمرارية

المسار الأرجح

بحسب التقرير، المسار الأكثر احتمالاً للتحول الرقمي في المنطقة هو **مزيج بين سيناريو التسارع وسيناريو الاستمرارية**.

تواصل بعض الدول تقدماً سريعاً في بنيتها الرقمية وأنشطتها في الاقتصاد الرقمي، بينما تتقدم دول أخرى تدريجياً بحسب قدراتها الاقتصادية والمؤسسية.

المسار المتوقع لكل مجموعة من الدول العربية

مجموعة الدول	في سيناريو التسارع	في سيناريو الاستمرارية
الدول ذات السيادة المتقدمة	تتحول إلى مراكز إقليمية للاقتصاد الرقمي	تحافظ على ريادتها الإقليمية
الدول الصاعدة ويتصدرها الأردن (59.60)	تقلص الفجوة مع الدول المتقدمة	تقدم تدريجي
دول في مرحلة بناء الأسس	تحسن سريع في البنية الرقمية	تقدم محدود

ماذا يعني ذلك للأردن؟

يرتبط انتقال الأردن إلى مسار التسارع بعوامل يسجل فيها فجوات: الابتكار (53.77 مقابل 75.59 مرجعياً) والمهارات (52.97 مقابل 72.75)، إضافة إلى الشمول الرقمي والمالي (48.15، أضعف محاوره)، وهي محاور التوصيات التالية.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

التوصيات

توصيات مبنية على نتائج الأردن في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2026

1 تسريع الشمول المالي الرقمي

لماذا؟

أضعف محاور الأردن:

الشمول الرقمي والمالي 48.15، والمرتبة السابعة عربياً.

ملكية الحساب البنكي: 46.00، مقابل 92.96 للدول المرجعية.

امتلاك بطاقة دفع: 30.00، دون المتوسط العربي (31.37).

المدفوعات الرقمية: 38.00 مقابل 90.64 للدول المرجعية

الإجراءات المقترحة

1. توسيع المحافظ الإلكترونية والدفع الفوري والحسابات منخفضة الكلفة
2. استكمال رقمنة المدفوعات الحكومية وتسريع تبنيها
3. ربط الفئات الأقل خدمة بالاقتصاد الرسمي مع حماية المستهلك

2 تمكين التجارة الرقمية واللوجستيات

لماذا؟

كفاءة اللوجستيات للتجارة الرقمية: 8.21 أضعف مؤشر للأردن (المتوسط العربي 25.54، والمرجعي 84.09)).

التسوق عبر الإنترنت: 16.57 مقابل 64.64 للدول المرجعية.

الإجراءات المقترحة

1. ربط التخليص الجمركي الإلكتروني بمنصات التجارة الإلكترونية
2. تحسين التكامل مع خدمات التوصيل والتتبع
3. رفع كفاءة تدفق السلع والخدمات لخفض كلفة التجارة

3 تحويل الجاهزية التكنولوجية والمهارات إلى ابتكار

لماذا؟

جاهزية مرتفعة: استراتيجية الذكاء الاصطناعي 100، وتبني التقنيات الناشئة 76.84.

مخرجات ضعيفة: استيعاب المعرفة 17.00 (دون المتوسط العربي)، والمخرجات المعرفية 23.40.

التمويل والمهارات: تمويل الشركات الناشئة 46.30، ورأس المال البشري 52.97.

الإجراءات المقترحة

1. ترجمة استراتيجية الذكاء الاصطناعي إلى مشاريع تطبيقية
2. تفعيل نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى السوق، وتحويل مخرجات البحث إلى منتجات وبراءات قابلة للتسويق

وزارة الاقتـــصاد
الرقمـي والريادة

وشكراً

إعداد:
قسم الدراسات والمؤشرات الاقتصادية الرقمية

عنوان البريد الإلكتروني
Studies-team@modee.gov.jo